http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1616) السنة السابعة -الاربعاء (30) ايلول 2009

إنفلونزا الخنازير في العام الدراسي الجديد ومخاوف الطلبة من هذا الوباء

بغداد/أفراح شوقي
تصوير/سعد الله الخالدي

أعلنت وزارة الصحة العراقية عدم تخوفها من انتشار وباء انفلونزا الخنازير، بعد ان تم تأمين الوضع الصحي تماماً مع بدء العام الدراسي الجديد.

وأكدت مصادر رسمية فيها ان الكثير من الإجراءات الوقائية والاحترازية قد اتخذت للحد من انتشار المرض، يقابل ذلك استمرار التحذيرات والمخاوف والإجراءات الوقائية الكبيرة التي تطلقها منظمات ومؤسسات صحية عالمية للتنبه الى مخاطر هذا الوباء، وهو يدخل اهم مراحل انتشاره في فصل الخريف.

وقد صنفته منظمة الصحة العالمية بأنه وباء عالمي وان سلالته تنتشر بشكل أسرع بكثير من أوبئة الانفلونزا السابقة والمعروفة.

وفي إحصائية جديدة، أعلنت وزارة الصحة لـ(المدى) حتى ساعة كتابة هذا التحقيق عن حصول (٣٠) حالة إصابة مشخصة في العراق، (٢٤) منها للعراقيين و(٦)حالات لوافدين عرب وأجانب وهناك (٣٠٨) حالات مشخصة بين القوات المتعددة الجنسية وحالة وفاة واحدة لفتاة عمرها ٢١ عاماً في محافظة النجف الاشرف سببها الإصابة بفايروس المرض.

لا نعرف شيئا عن المرض

وأمام تلك الأرقام، يبدي الكثير من أولياء أمور الطلبة والمواطنين بشكل عام تخوفهم من انتشار المرض مع تردي الخدمات الصحية وضعف الإجراءات الوقائية في العديد من المؤسسات الصحية، بعضهم عزف عن السماح لأولاده بالانخراط بالعام الدراسي الجديد، وبعضهم أبدى تحفظه على موضوع اكتظاظ معظم المدارس بالطلبة والشتاء على الأبواب مما يخلق بيئة مناسبة لانتشار المرض. ابو عبد الله كاسب من منطقة البياع قال: لا يمكن لمؤسساتنا الصحية ان تقرر ان الوباء تحت السيطرة، فالحقيقة غير ذلك تماماً وهناك الكثير من مبررات انتشاره ليس أولها النفايات الكثيرة المنتشرة في البلد وقلة اللقاحات المتوفرة والخبرات العلمية لتشخيص المرض.

اما وائل الموسوي ٥٥ عاما" يعمل في بيع وشراء العقارات قال: ان الكثير من العراقيين لازالوا لا يعرفون شيئا" عن وباء انفلونزا الخنازير برغم التوجهات العالمية الداعية للوقاية منه، واعتقد ان السبب هو ضعف نشر الوعي التثقيفي بين الناس، وتقصير الجهات الصحية من تولي مهمة توعيتهم وتنبيههم الى مخاطر العادات السيئة كالاختلاط والتقبيل والملامسة في حالة وجود أعراض الإصابة به.

وعزت أم طيبة ربة بيت أسباب عدم اكتراثها بمرض انفلونزا الخنازير بأنها غير صحيحة،وقد سبق ان أعلنت لنا الحكومة عن تخوفاتها وتحذيراتها من مرض انفلونزا الطيور ولم يحدث ان انتشر المرض.

وختمت كلامها بالقول: ان الحكومة(مرات أتكبر) الأمور لأجل مقاصد سياسية! فالعراقي (طول عمره عايش) في أزمات ومخاوف ولم يعد يجدي ان نخشى أنفلونزا الخنازير هذه، وقبل ان امضي طلبت مني ان احدثها عن المرض وأسبابه وكيفية انتشاره، فرحت اشرح لها كل ما اعرف وتركتها تفكر.. في حين عبرت هناء الموسوي مديرة مدرسة الاسكندرونة الابتدائية عن مخاوفها من انتشار المرض مع بدء العام الدراسي الجديد، وقالت: عمدت الى إتباع توصيات وزارة الصحة التي نبهت الى ضرورة التوعية وتوفير الأجواء الصحية الملائمة في المدرسة ونشر الملصقات وتوعية الآباء والأمهات بالمرض وضرورة التصدي له بالطرق الصحية السليمة.

ونوهت الموسوي الى ضرورة توفير اللقاحات الكافية والتي من شأنها الحد من انتشار المرض بين التلاميذ والتشديد عل مطالبة البطاقة الصحية للطلبة الجدد والعائدين من خارج البلاد.

ما هو انفلونزا الخنازير؟

تقول المصادر العلمية ان مرض أنفلونزا الخنازير هو مرض تنفسي يصيب الخنازير وسببه أربعة أنواع مختلفة من سلالات الأنفلونزا من النوع (A) و(إتش ١ أن١/H١N١) و(إتش ٣ أن ٢ / H٣N٢) ويَبْدو هذا الأخير أكثر شيوعاً، وإنّ معدلَ الوفيات بين الخنازير المصابة منخفضةٌ، وأكثر الإصاباتِ تَحْدُثُ في مواسم الخريف والشتاء.

أعراض الإصابة به هي ذات الأعراض بالانفلونزا العادية وهي رشح والتهاب في البلعوم وآلام في العضلات والمفاصل وقلة في الشهية يرافقها أحياناً القيء والإسهال ولتشخيص المريض تؤخذ عينات تنفسية ضمن فترة أربعة إلى خمسة أيام الأولى منْ الإصابة بالمرض، وعندما يكون الشخص المُصاب على الأغلب ناشراً للفيروس، كما ان بَعْض المرضى (مثل الأطفال)، قَدْ يستمرون بنشر الفيروسَ لفترة أطول تصل لعشرة أيام أو أطول.

وزير الصحة: المرض غير مستوطن في العراق وكل الإصابات وافدة اليه

وأمام إصرار منظمة الصحة العالمية على تقديراتها لاحتمالات إصابة نحو مليارى شخص بفيروس الأنفلونزا (اتش ١ ان ١) في الفترة القادمة، مع انتهاء وباء الأنفلونزا، يقابلها تحذيرات واسعة لمؤسسات صحية توكد أنه لا أحد يعرف عدد الذين أصيبوا حتى الان بالسلالة الجديدة من مرض أنفلونزا الخنازير لأن الكثير من حالات الإصابة تكون خفيفة وتشفى دون ملاحظة تتواصل معها مخاوف العديد من دول العالم من الإصابة بالمرض وقيام بعض المدارس في عدد من الدول العربية بإغلاق أبوابها جراء إصابة طالب او طالبين بفايروس انفلونزا الخنازير، وبعض الدول أرجأت بداية العام الدراسي الجديد الى حين إكمال اللقاحات الواقية من المرض، ومع توجه اكثر من ٦ ملايين و٦٥٠ الف تلميذ وطالب الى مدارسهم في عموم العراق طمأنت وزارة الصحة المواطنين عن كون البيئة المحلية آمنة من انتشار الوباء ومسيطر عليها حتى الآن، وان تأجيل العام الدراسي مرهون بالتطور الوبائي، صالح الحسناوي وزير الصحة قال في مؤتمر صحفي انه «تم تشكيل لجان مشتركة بين وزارتي الصحة والتربية لوضع الإجراءات الوقائية وإلقاء محاضرات وعمل بوسترات خاصة بالوقاية من المرض، ونوه ان الوزارة عممت كتاباً رسمياً الى جميع المديريات العامة للتربية في بغداد والمحافظات باستثناء إقليم كردستان يقضي بالتعاون التام مع الفرق الصحية التي تقوم بزيارة المدارس لهذا الغرض وتسهيل مهمتها وعقد ندوات للتوعية بخطورة هذا المرض وطرق الوقاية منه، والقيام بحملة لتنظيف المدارس بالتنسيق مع المجالس البلدية والمحافظة.

وأضاف: ان مجلس الوزراء خول وزير الصحة بغلق أي مكان أو حجره إذا ما كان موبوء بالفايروس أو فيه إصابة، لافتا الى ان المرض غير مستوطن في العراق وكل الإصابات هي إصابات وافدة من خارج البلاد.

ودعا الحسناوي وسائل الإعلام الى مساعدة الوزارة للحد من انتشار المرض عن طريق نشر الإعلانات وتثقيف المواطن.

استيراد ١٧ كاميرا حرارية لنصبها في المطارات والمنافذ

وفي وقت سابق دعت المؤسسات الصحية كل من يتولد لديه إحساس بالمرض مراجعة اقرب مركز صحي للكشف عن حالته، كما أصدرت الوزارة جملة من التعليمات للوقاية من انتشار الوباء او الإصابة به، لكن تبقى تلك الإجراءات وبرامج التثقيف والوقاية ضعيفة مقارنة بخطورة المرض وتداعياته،و حجم الوباء ومخاطره، هذا ما أكده الدكتور إحسان جعفر مدير الصحة العامة في الوزارة خلال حديثه عن الإجراءات الوقائية من المرض قائلاً:

– الوباء يمكن ان ينتشر من خلال الملامسة والعناق والتقبيل بين الأصدقاء والأقارب، لأنه ينتشر من خلال الرذاذ المتطاير او الجهاز التنفسي او عند العطاس، وهو ما يجعلنا ننصح بالابتعاد عن العناق والتقبيل، وقد سبق للوزارة ان قدمت طلباً الى مجلس الوزراء للحصول على اللقاحات اللازمة التي ستنتج من قبل شركات أجنبية مختصة بالدواء إضافة الى تخصيصات مالية لدرء مخاطر الإصابة بالوباء ومنع تفشيه في العراق، لكن الطلب على اللقاح من تلك الشركات كبير جدا حيث ان الولايات المتحدة وحدها حجزت على ٣٠٠ مليون لقاح وبريطانيا على ١٠٠ مليون.

واستوردت وزارة الصحة ١٧ كاميرا حرارية لنصبها في المطارات والمنافذ الحدودية للكشف عن مرض أنفلونزا الخنازير بين الوافدين الى البلاد، لاسيما التي تشهد حركة للوافدين، لافتا الى انه ستتم المباشرة خلال الأيام القليلة الماضية بنصب عدد من تلك الكاميرات في مطار بغداد الدولي ثم تليها بقية المنافذ والمطارات.وأشار الى ان الموقف الوبائي لمرض أنفلونزا الخنازير لم يشهد اية تغييرات خلال المدة الماضية، وكان مجلس الوزراء قد اتخذ سلسلة من الإجراءات للحد من الإصابة بالمرض بينها تأجيل مناسك العمرة وتقليص عدد الحجاج العراقيين الذين ينوون أداء مناسك الحج للموسم الحالي من خلال عدم السماح لفئات كبار السن ممن تتجاوز اعمارهم ٦٥ عاما والأطفال والحوامل والمصابين بالأمراض المزمنة، فضلا عن المصابين بالسمنة المفرطة في المشاركة في موسم الحج المقبل.

ويشير جعفر الى إجراءات الوزارة في أهمية نشر التوعية الصحية بهذا الوباء وقد بدا العمل بجملة من الإجراءات الوقائية منها توزيع البوسترات على المدارس وإرسال الرسائل الصحية عبر وسائل الإعلام والتركيز على تدريب الكوادر الصحية والتربوية على التعامل مع هكذا نوع من الإصابات، وتوعية المدارس بمحاولة التخفيف من حالات الاكتظاظ في الصفوف المدرسية، ولا تزال الاجتماعات متواصلة على مستوى وكلاء الوزارة لأتباع كل ما من شانه الحد من انتشار المرض.

مديريات التربية: مراقبة دقيقة لصحة الطلاب

اما السيد احمد بند فرحان مدير عام تربية الرصافة الثانية فقال: قمنا بعقد ندوات صحية في المدارس لاطلاع أبنائنا الطلبة على مخاطر الوباء، إضافة الى التأكيد على المراقبة الصحية الدقيقة للطلبة من قبل الكادر التدريسي وإبلاغ مؤسسات وزارة الصحة عن أي طارئ، والتأكيد على نظافة المدرسة والقيام بجولات تفقدية للوقوف على ما تحتاجه المدارس من الناحية الصحية والعلمية.

محاذير من انفلونزا الخنازير

علاء الهويجل

ازدانت شوارع بغداد والمدن العراقية الاخرى يوم الاحد الماضي بمئات الالاف من طلبة العراق وهم يباشرون يومهم الاول في المدارس والمعاهد العراقية، وسط تخوفات من ان يشهد العام الدراسي الحالي تسجيل اصابات بالامراض الوبائية الخطرة مثل وباء انفلونزا الخنازير الذي يكتسح العالم باسره.

وبالرغم من ان العديد من دول العالم والمنطقة قررت ارجاء العام الدراسي الحالي الى مواعيد لاحقة خلال شهر اكتوبر المقبل، الا ان العراق قرر ان يكون الموعد السنوي لانطلاق العام الدراسي على حاله دون تغيير، ولعلها كانت بذلك متذرعة بانحسار حالات الوباء في العراق نسبة الى بقية دول العالم وهو الامر الذي ربما لا يستدعي استنفارا صحيا كبيرا او تاجيلا للعام الدراسي.

غير ان انطلاق العام الدراسي بالتزامن مع التغير الحاصل في المناخ العراقي ربما يحمل معه بعض الاخطار التي لابد للجهات المختصة التنبيه الى وحث الكوادر الدراسية والعوائل العراقية على رصدها وتسجيلها تحسبا لاي حالات اصابة بالامراض الوبائية.

فتغير المناخ عادة ما يصحبه اصابات متعددة بامراض الانفلونزا الموسمية العادية وهو ما قد يسبب اربكا لاولياء الامور وخلطا في التشخيص بين الانفلونزا الموسمية العادية، وانفلونزا الخنازير، خصوصا وان الاعراض متشابهة في الحالتين.

كل ذلك يستدعي استنفارا صحيا من قبل وزارة التربية والهيئات التدريسية من جهة واولياء امور الطلبة من جهة اخرى للحد من اي حالة اختراق صحي قد تتسبب بسقوط العشرات من ضحايا الوباء وخصوصا في المناطق النائية من العراق.

من جهتها قالت وزارة التربية العراقية على لسان وكيل وزير التربية علي الابراهيمي في تصريحات متلفزة ان الوزارة قررت اقامة دورات لتوعية الطلبة وقامت بنشر بوسترات تثقيفية حول الوباء فضلا عن انه تقرر نشر فرق صحية جوالة في المدارس العراقية وبث برامج خاصة في التلفزيون التربوي العراقي.

اما فيما يخص اولياء امور الطلبة فان الامر يستدعي استنفارا صحيا اوسع واكثر منهجية يتم من خلاله التركيز على اعراض الوباء عبر وسائل الاعلام المرئية والمسموعة وعرض الفروقات في اعراض المرض عن اعراض بقية الامراض الموسمية في العراق فضلا عن التشديد على مراجعة المراكز الصحية عند الشك باي حالة اصابة بالوباء وعدم التهاون في ذلك.

ولا تختلف أعراض إنفلونزا الخنازير عن أعراض الإنفلونزا الموسمية، وهي الرشح مع ارتفاع في درجة الحرارة، ورعشة يصحبها سعال وألم في الحلق مع آلام في جميع أنحاء الجسم وصداع وضعف عام ، فيما يصاب بعض الأشخاص في حالات محددة بإسهال وقيء.

وتعتبر هذه الأعراض عامة حيث يمكن أن تكون بسبب أي من الأمراض الأخرى، لذا لا يستطيع المصاب أو الطبيب تشخيص الإصابة بإنفلونزا الخنازير استنادا إلى شكوى المريض فقط، بل يجب إجراء الفحوصات والتحاليل المختبرية التي يتم عن طريقها تأكيد الإصابة بالمرض من عدمه.

طبقة طفيلية من المخاتير تمارس الفساد علناً

بورصات نفطية في «جرف الملح» وتجار يسرقون حصص المواطنين

طوابير لاتنتهي

الفساد النفطي

بعقوبة /عمر الدليمي

توزيع المنتجات النفطية في محافظة ديالى شكل وما زال احد أوجه المعاناة الحياتية للمواطنين في هذه المنطقة فما أن تخف أزمة الوقود ويظن الناس إن استقرارا ما سوف تشهده سوق توزيع هذه المنتجات حتى تظهر الأزمة ثانية لسبب من الأسباب وفي جو الأزمة هذا ينشط المتلاعبون بحق المواطن فيستولون على هذا الحق بطريقة وأخرى وهم البارعون في طرق سلب الحقوق واخذ ما لا حق لهم به.

أزمة ومتلاعبون وفضاء مفتوح بلا رقابة البحارة..!!

لست ادري لماذا أطلق هذا الاسم على أولئك الذين يعقدون الصفقات مع عمال المحطات وبتسهيل من القائمين على الأمن فيها.

هؤلاء يمثلون صغار السراق الذين يتلاعبون بحقوق المواطن وتنحصر أعمالهم بإدخال سيارات محورة الخزانات لكي تتسع لأكبر كمية من البنزين أو زيت الغاز إلى المحطات، ليقوموا بتفريغ محتوياتها والعودة ثانية وهكذا دواليك لتباع هذه الكميات في السوق السوداء على الشوارع العامة وقرب المحطات ذاتها في أحيان كثيرة.

ولا يقف الأمر عند البحارة بل إن المواطنين يتحدثون عن بورصات خاصة لبيع المنتجات النفطية وتجار يتاجرون بما سلبوه من حق المواطن وتتركز هذه البورصات في منطقة جرف الملح وتمارس أعمالها مساء وربما يدري من يدري من الجهات المسؤولة دون أن نجد من يسأل هؤلاء ماذا تفعلون ومن أين لكم هذه المواد التي تتاجرون بها والوقوف على شرعية هذه التجارة إن كان لها من مشروعية ما.

سؤال الأزمة أو قل ملفها المتجدد حملناه إلى المسؤولين في محافظة ديالى حيث ارجع معاون محافظ ديالى للشؤون الفنية غضبان الخزرجي أسباب الأزمة إلى استبدال مركز التجهيز من العاصمة بغداد إلى قضاء خانقين رغم استقرار الوضع الأمني في الطريق الرابط بين ديالى والعاصمة يقابله عدم الاستقرار على الطريق المؤدي إلى خانقين فضلا عن تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في عمل المحطات و قيامها ببيع المنتج بالكامل خارج المحطة.طبقة طفيلية أخرى نمت بهدوء في جو الأزمة المتجددة تتمثل بالمخاتير الذين وجدوا المجال أيضا للاتجار بحق المواطن من مادة النفط الأبيض، فمنهم من يأخذ البطاقات التموينية ويعيدها مختومة دون أن يعطي المواطن حقه – يعني سرقة وعلى عينك يا تاجر – ومنهم من رتب أوضاعه – بعد أن احترف ووصل مرحلة الدخول إلى عالم الكبار في دنيا الفساد التي تخيم بليلها الكئيب على أجواء المؤسسة الحكومية – فصار هؤلاء لا يختمون البطاقات ولا هم يحزنون، بل صاروا يبيعون حصة المواطنين من هذه المادة كصفقات كاملة في ظل تقاعس المجالس البلدية عن دورها الرقابي، وغياب الخطط والرؤى وهزالة الإجراءات المتخذة بحق المخالفين الأمر الذي وفر الأجواء للمتلاعبين، ومن الغرابة أن يستغرب رئيس مجلس بعقوبة مخالفة احد المخاتير وهو المكلف بهذا العمل منذ عهد صدام حسين !!.

تبريرات، لا حلول هذا ما وجدناه عند المسؤولين

هذا الحال ينطبق على معظم المحال السكنية حيث تكثر المخالفات وتزداد شكاوى المواطنين وضاعت مسؤولية المحاسبة بين المجالس البلدية وفرع شركة توزيع المنتجات النفطية في محافظة ديالى الذي يقول مديره المهندس صكبان محمد هادي (تنحصر مهمة الفرع في تجهيز صاحب البطاقة التموينية والتي يتولى جلبها هم المختارون حيث تختم البطاقات من قبل لجنة خاصة وتحت إشراف مكتب المفتش العام علما إن سعر اللتر الواحد في منافذ التوزيع (١٥٠) ديناراً، وان مسؤولية الرقابة على التوزيع هي من مهمة المجالس البلدية والجهات الإدارية والأمنية الساندة.)

قلنا للمهندس هادي، لماذا لا يصار إلى اعتماد نظام الكوبونات وهو ما يضمن حق المواطن ويقطع الطريق على المتلاعبين فتحدث قائلا:

– إن هذا الأسلوب متبع في عدد من المحافظات التي بادرت مجالسها المحلية تبني طبع الكوبونات خارج العراق وتحمل تكاليفها ذلك لان شركة توزيع المنتجات النفطية تشترط أن تتحمل المجالس المحلية تكلفة طبع البطاقات والتي يجب أن تكون غير قابلة للتزوير ويتم طبعها في دولة أجنبية مثل محافظة صلاح الدين التي قامت بطبع الكوبونات في دولة الصين.

تعقيد نقل وتوزيع المنتجات النفطية لمصلحة من؟

شركة توزيع المنتجات النفطية وجهت فرعها في محافظة ديالى بحصر توزيع منتجاتها بالمحطات الحكومية بواقع ٧٥ ٪ والنسبة المتبقية توزع من خلال المحطات الأهلية علما إن عدد المحطات الحكومية يبلغ ست عشرة محطة فيما يبلغ عدد المحطات المشيدة ستاً وخمسين محطة وهو ما خلق أزمة وأثار جملة من الأسئلة لدى المستثمرين في هذا القطاع والمواطن المتضرر من هذا الإجراء والمسؤولين الحكوميين في إدارة ومجلس محافظة ديالى.

حول هذا الجانب يعلق المهندس صكبان محمد هادي قائلا:

– لا يمكنني أن أتحدث عن الاستثمار ومصالح المستثمرين ذلك لان هذا الموضوع خارج اختصاصي ولكني أود أن أوضح بان تغطية توزيع النسبة المذكورة وهي ٧٥٪ – والتي حددتها الوزارة والشركة – أمر صعب حيث نحتاج إلى صهاريج النقل وهي غير متوفرة بالقدر الذي يتيح نقل المنتجات النفطية إلى منافذ التوزيع على الوجه الأكمل، سيما وان النقل يجري من محافظة كركوك عبر محافظة السليمانية ثم إلى مستودع خانقين حيث تتولى شركتا جوهرة الرافدين وأورانوس عملية نقل المنتج، الذي ينقل فيما بعد الى المحطات في عموم المحافظة، وقد خاطب فرعنا الشركة حول هذا الأمر بكتب متعددة لتجهيزنا بصهاريج للنقل من مستودع خانقين إلى المحطات الحكومية واقترحنا إضافة ناقل آخر من اجل سلاسة اكبر حيث يتكدس المنتج في مستودع خانقين حاليا وقد وافقت الشركة على فتح خزين داخلي في المحطات الأهلية على أن لا يجري التصرف به إلا بعد الإيعاز لهذه المحطات من قبل الشركة عبر فرعنا وجاء هذا الإجراء لتخفيف الزخم في المستودع الذي شهد ارباكات كبيرة خلال الفترة الماضية بسبب ما اشرنا إليه، فضلا عن مكانه الذي يقع في قلب مدينة خانقين الأمر الذي يشكل مخاطر أمنية يجب الانتباه لها، وأود أن انوه إلى إن الشركة غير ملزمة بتجهيز المحطات المشيدة إلا بما هو فائض عن حاجة المحطات الحكومية وهو ما مثبت في العقود المبرمة ما بين الطرفين، كما إن المحطات الحكومية قادرة على تولي عملية توزيع الكميات الواردة من المصادر باعتماد نظام العمل التناوبي خلال ساعات الليل والنهار !!

خطط للتوزيع بلا رقابة ونتائجها سيكشفها الشتاء القادم...

المنتج المجهز لا يسد حاجة المحافظة – يقول مدير فرع شركة توزيع المنتجات النفطية في ديالى – نظرا للتوسع السكاني والزيادة المفرطة في الآليات خلال السنوات الماضية حيث خصص لمحافظتنا كمية (١٠٠٠) متر مكعب من البنزين و (٩٠٠) متر مكعب من زيت الغاز و (٧٠٠) متر مكعب من النفط الأبيض وهذه الكميات لا تصل كاملة في الغالب ولكن الدقة في التوزيع والتداول السليم تجعلنا نعيش استقرارا نسبيا، فقد وضعنا خطة لتوزيع (٢٢٠) لتراً من النفط الأبيض لكل بطاقة تموينية ابتدأت بتاريخ ١/ ٥/ ٢٠٠٩ وتنتهي في ٢٠٠٩/١٠/٣١ جرى تنفيذ ما نسبته ٨٢ ٪ منها، فضلا عن وصولنا للمناطق النائية بمساعدة قيادة عمليات ديالى التي وفرت لنا الجانب الأمني، كما قمنا بتجهيز الأسر المهجرة التي عادت إلى قراها ولا تمتلك البطاقات التموينية حسب توجيه إدارة المحافظة.

نعم.. ما يقوله الرجل صحيح وإجراءاته كاملة ولكن الواقع شيء مختلف، فلو أجرينا استطلاعا ميدانيا للوقوف على حقيقة ما يصل للمواطن بشكل فعلي سنجد إن أكثر من نصف النسبة التي تحدث عنها لم تصل للمستهدفين من أعمال هذه الدائرة وسربت لتباع في السوق السوداء لأصحاب المولدات الأهلية والمخابز وغيرها من منافذ الاستهلاك، ونكرر السؤال... إذا ما كان فرع الشركة لا يتحمل مسؤولية مراقبة إجراءات التوزيع والمجلس البلدي لا يدري من يحمل البطاقات التموينية الخاصة بالمواطنين ويتسلم حصصهم ومتى يوزعها، فمن يتحمل مسؤولية ضياع حقوق المواطن في هذه الحال؟الشتاء قادم وهو كفيل باختبار خطط فرع الشركة واثبات حقيقة ما وصل لدور المواطنين من مادة النفط الأبيض.

دولة الارتجال أم دولة الأنظمة والقوانين؟

مجلس محافظة ديالى وعلى خلفية تصاعد وتائر أزمة توزيع المنتجات النفطية التي تشهدها المحافظة صوت على إقالة مدير فرع شركة توزيع المنتجات النفطية في ديالى في اجتماعه الذي عقد بتاريخ ٢٨ / ٧ / ٢٠٠٩، عن هذا الإجراء يتحدث المحامي عامر الكرخي عضو لجنة الطاقة ورئيس لجنة النزاهة في المجلس قائلا:

– إن سبب الأزمة هو الخلل في إدارة فرع ديالى لشركة توزيع المنتجات النفطية والفساد الموجود ولذلك جاء إجراء مجلس المحافظة بإقالة مدير الفرع الذي اثبت عدم أهليته في الإدارة وجاء القرار وفقا للصلاحيات الواردة في قانون مجالس المحافظات، لكن الوزارة لم تستجب لقرار المجلس حتى الآن.

وعن ذات الموضوع يتحدث مدير فرع شركة توزيع المنتجات النفطية قائلا:

– احترم جدا قرار مجلس المحافظة، وخلاصة الأمر إنني كنت في متابعة لأعمال الفرع في الهيئة الفنية في الوزارة بهدف إعادة تأهيل خزانات مستودع ديالى فابلغني وكيلي هاتفيا باستدعائي للاستجواب في مجلس المحافظة، وكنت قد أوضحت كل ما يتعلق بعمل الفرع لأعضاء المجلس في اجتماعاتهم السابقة ولست ادري على ماذا استند المجلس في قراره.

لدي مراجع رسمية وأنا امتثل لتوجيهاتها وأنظمتها حرفيا وكل ما يصدر عن الوزارة وهيئاتها هو الفيصل في مسار علاقتي مع مجلس المحافظة وإدارتها، لقد تبع هذا القرار إخطارا وجهته إلينا إدارة المحافظة بوجوب ترك الدائرة فورا وهو أمر غير مشروع ذلك لان الدائرة ليست كرسيا في مقهى عام لكي اتركه وامضي، وقد أبلغت الوزارة بكل ما جرى ابتداء من الزيارة التي قام بها لفرعنا معاون المحافظ لشؤون التخطيط والموازنة السيد طلال جمعة يوسف ظهر يوم ٢٠٠٩/٧/٢٦ الذي تجاوز مكتب السكرتارية وطلب مني ترك كرسي الإدارة مدعيا بأنه مكلف بالتحقيق مع موظفي المكتب وإجراء التفتيش في أوليات الفرع من قبل السيد محافظ ديالى، وجاء طلب السيد المعاون غير منطقي وخارج السياقات الرسمية، فطلبنا منه أن يجري كل شيء بشكل أصولي من خلال مخاطبة مراجعنا وبعد ذلك بإمكانك الحصول على كل المعلومات المطلوبة، ذلك لان ما حمله السيد المعاون كان خطابا غير موقع باسم السيد محافظ ديالى.

إننا نعد هذا الأمر مخالفة لتعليمات دولة رئيس الوزراء القاضية بعدم تدخل السادة المحافظين في شؤون التوزيع، وبما إنني مرتبط رسميا بوزارة تعمل في إطار قانوني وضوابط وظيفية فانا لا امتثل إلا لما يصدر عن وزارتي والهيئات الملحقة بها.

هذه المشكلة ما بين فرع شركة توزيع المنتجات النفطية ومراجعه الرسمية في وزارة النفط من جهة ومجلس وإدارة محافظة ديالى من جهة أخرى تطرح إشكالية العلاقة بين المحافظات والوزارات التي لم يجر تحديد إطار لها حتى بعد صدور قانون مجالس المحافظات.

شعلة أزلية وأزمة توحي بأنها أبدية..

محافظة ديالى شهدت مؤخرا ظهور محطات بيع لوقود السيارات هي عبارة عن أكشاك صغيرة تتخذ من أكتاف الطرق أمكنة لعملها، عن هذا الموضوع تحدث مدير فرع شركة توزيع المنتجات النفطية في ديالى قائلا:

ما زلنا لم نحصل على إجابة من محافظة ديالى للبت في أمر هذه المحطات المتنقلة والتي يجب أن تخضع لفحص ما تتعامل به من مواد من قبل كوادرنا فضلا عن إجازة أصولية صادرة عن شركتنا الأم وفي حال عدم وجود شهادة صلاحية المنتج والإجازة يجري غلق هذه المحطات وقد خاطبنا إدارة المحافظة والجهات الإجرائية الأخرى لمتابعة هذه المحطات والتحقق من استيفائها لمتطلبات إذن:

طوابير السيارات أمام محطات تجهيز الوقود عادت لتشكل مظهرا من مظاهر أزمة عاشت مع المواطنين لتسبغ على حياتهم مسحة كآبة وتضيف لأوقاتهم عبئا آخر من انتظارات لحاجات قد تبقى مؤجلة، مثلما هي الكثير من أحلام العراقيين، فالنفط والعراقيون قصة فصولها عبارة تراجيكوميديا تمتد على مسار زمن النفط الذي سرق السلام من شعب ظلم طويلا فمتى يضيء نفط العراق أيامه بعدما احرق أرواح مواطنيه عبر عقود وعقود منذ أن شهدت ارض العراق نارا قالوا عنها إنها نار سحرية... أزلية؟!